بالعربي

الليبرالية الأصولية في المجتمع العربي ٣/٢

الليبرالية الغربية منبع الفكر الاستعماري

ضمن الوجوه المتعددة للفكر الليبرالي الغربي يأتي ذلك الوجه الاستعماري القبيح الذي ابتلى به العالم الثالث، ليبقى رازحاً في مرتبة التخلف دون أن يُسمح له بالتقدم، مهما كان الثمن... ووضع الليبراليون لتلك الغاية الاستعمارية الأفراد والآليات والأدوات والأفكار والاستراتيجيات، التي لا علاقة لها بكل دعوات الحرية والفكر الحر.

لقد استبدل مفكرو الغرب المجددون الاستبداد الكنيسي (اللاهوتي) والانحطاط الفكري، الذي حاربوه في عصر النهضة، بشكل آخر من الاستبداد، إذ إن مبادئ المنفعة وحرية التملك التي قامت عليها القواعد الليبرالية الغربية وضعت بذور الدولة القومية ذات القيم المادية المطلقة، لتحصد الدولة الرأسمالية الأمريكية، التي ما كان لها أن تنمو وتتطور وتتعاظم لو لم يتم تغذيتها بمبدأ الاستعمار. لقد شرّعت عقيدة الغرب الليبرالية قانون الغاب، في عصرنا الحديث، بسيطرة القوي على الضعيف، أو التهامه اذا استدعت إلى ذلك مصالح القوي، فأصبح الاستعمار، الذي جسده الفكر الليبرالي الغربي ومارسه الليبراليون الغربيون ببشاعة، من أكثر الجرائم الاستبدادية في حق الإنسانية على مدار التاريخ البشري. (تابعوا تاريخ الاستعمار الغربي منذ حرب الأفيون في الصين حتى حرب النفط في أفغانستان والعراق).

ومع التطور والتقدم الصناعي والعلمي في الغرب أصبح الاستعمار يجري في شرايين الحضارة الليبرالية الغربية وعليه تعيش مجتمعاتها... ويصور أحدهم ذلك المبدأ الاستعماري في العقيدة الليبرالية بأنه «إذا كانت الرأسمالية هي روح الحضارة الغربية، فالاستعمار هو قلبها النابض».

أما من أهم المغالطات في فهم الليبرالية هو ذلك الربط بينها وبين الديمقراطية وكأنهما كلمتان مترادفتان لمفهوم واحد... وهناك أحزاب عربية جديدة (أو جمعيات سياسية) تُعرّف نفسها وأعضاءها بالليبرالية والديمقراطية معاً، رغم التعارض بينهما، وهذا ما يعترف به مفكر النهضة الغربية الليبرالي جون ستيوارت الذي وجد ذلك التعارض الشديد بين الليبرالية والديمقراطية فقام بمهمة التوفيق بينهما (قبل منتصف القرن التاسع عشر) من دون جدوى، وفشله في تلك المهمة يبدو متجسداً بوضوح اليوم في كل دول الغرب «الديمقراطية!!.. الليبرالية!!».

□ويؤكد الاستاذ الجامعي الأردني الدكتور هشام غصيب هذا التعارض بين الليبرالية والديمقراطية بملاحظات تفيد بأن دعاة الليبرالية الاقتصادية قبل منتصف القرن التاسع عشر لم يكونوا دعاة للديمقراطية، بل يمكن القول إنهم كانوا يميلون إلى مناهضتها (أي الديمقراطية)... وبعد صراع طويل بينهما تم الجمع بين الليبرالية والديمقراطية في الغرب، وخصوصاً عند بدء حاجة هذه المجتمعات للإستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمني... حيث الحرية الليبرالية بالتملك الخاص في السوق، تعد نوعا من أنواع الهيمنة الاحتكارية المطلقة للشركات الكبرى ضد قوة الطبقة العاملة... وعندما سادت الديمقراطية البورجوازية القائمة على تنامي قوة الطبقة العاملة في الربع الثالث من القرن العشرين هناك، استطاعت أن تحد كثيرا من الليبرالية الاقتصادية. فالليبرالية، في دعوتها إلى حرية التملك

(البقية ص١٣)

سميرة رجب

sameera@binrajab.com

بالعربي (بقية)

الخاص وفتح الباب على مصراعيه لقوى السوق، هي في جوهرها دعوة إلى القبول بالهيمنة المطلقة للاحتكارات والشركات الكبرى. وأما الديمقراطية فهي - حتى في شكلها البورجوازي السائد في الغرب-حصيلة نضالات جماهيرية، وهي تتيح لشراكات الطبقات العاملة مع البورجوازية أن تحد من تغول النخب الاحتكارية وتوسع المشاركة في صنع القرار.

في حين إن ماركس وانجلز (الماركسيون) ذهبا أبعد من ذلك، إذ إضافة إلى إقرارهما بالفرق بين الديمقراطية والليبرالية، فهما أيضاً أقرا إن الديمقراطية والليبرالية وجهين لعملة واحدة تخدم فقط الطبقة الرأسمالية (الرأسمالية الإحتكارية)، بينما يعتبران أن الديمقراطية يجب أن تكون في خدمة القطاع الأوسع لفئات الشعب مثل الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة وضد الشركات الإحتكارية الكبرى.

وفي كل الأحوال فإن كلا الإتجاهين يصلان إلى نتيجة واحدة رغم الخلافات بينهما، إلا أنهما يشتركان في فصلهما بين الليبرالية والديمقراطية.

وهناك أمثلة كثيرة على هذا التعارض بين الديمقراطية والليبرالية، ولعل أكثرها وضوحاً هو القائم في دول الخليج التي تجمع بين انفتاح اقتصادي وأنظمة سياسية تقليدية، وتلك الليبرالية الاقتصادية والسياسة الشيوعية التي تظهر في أوضح صورها في «الصين»... وغير ذلك.

هذا الخلط بين مفهومي الليبرالية والديمقراطية هو ما يجعل الكثير من الناس غير مدركين ان ليس هناك ديمقراطية مطلقة في دول الغرب، بل ما هو هناك هو ديمقراطية مقيّدة بالليبرالية، حيث إن الليبرالية تنظر إلى الفرد بأنه أساس المجتمع وله حريته التي لا يجوز للحكومة أو الأفراد الآخرين التغوّل عليها، فيترك الأفراد باختيار ما يشاؤون من دون تدخّل من الدولة، وضمن ذلك لا يؤمن الليبراليون بأن الحرية والعدالة والحكم الصالح يتمثل في حكم الأغلبية، وأنه لضمان عدم تحوّل حكم الشعب إلى حكم قهري، تعسفي، وغير حكيم، يجب أن يُكبح جماحه... فليس هناك الديمقراطية الخالصة التي تؤمن بسيادة الشعب إيماناً مطلقاً، وما نشاهده في الغرب هي الديمقراطية الليبرالية التي تحد من هذه السلطة... والليبرالية فيها هي الأساس وتسود على الديمقراطية.

تابعوا المقال القادم (الليبرالية أيديولوجيا شمولية)...